مذكرة الوفد الفلسطيني إلى رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف*

1930

يا صاحب السعادة،

لنا الشرف بأن نلفت أنظاركم إلى أننا قد اطلعنا على الكتاب المؤرخ في 2 مايس 1930 والوثائق المرفقة طيه، التي وجهها الدكتور حاييم وايزمن، بواسطة المندوب السامي البريطاني في فلسطين، إلى عصبة الأمم، ونرى من واجبنا أن نلفت أنظاركم إلى الروح التي ينطوي عليها الكتاب، ونحن على يقين بأن هذه الروح لا تتفق مع قواعد المؤسسة الدولية العالمية – أي عصبة الأمم.

وليس غرضنا أن ننتقد في هذه المذكرة جميع ما جاء في هذه الوثائق الطويلة. ولكننا نريد أن نظهر، بواسطة ذكر بعض فقرات من الكتاب، إلى أي حد وصل اليهود مدفوعين بعامل البغضاء والافتراء.

جاء في كتاب الدكتور وايزمن ما يلي:

"... إن المخاوف التي ادعاها العرب، بأنها ستؤثر على مستقبلهم الاقتصادي قد أوحت إلى ثلاثة من أعضاء اللجنة فكرة الاقتراح بوجوب سن قوانين للتضييق على الهجرة، ولمنعنا من شراء الأراضي من العرب بكل حرية".

ولا نرى بداً من لفت أنظار لجنتكم الموقرة إلى أن مخاوف العرب لا تقتصر على مستقبلهم الاقتصادي فحسب، كما يقول رئيس الوكالة اليهودية، بل يخافون على مصيرهم. وليس من العبث أن نؤكد هذه الحقيقة الناصعة التي أظهرتها ليست لجنة تحقيق واحدة فحسب، وإنما ثلاث لجان تحقيق كانت "لجنة شو" آخرها.

---

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 – 1939)" سلسلة الوثائق العامة –1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص175 – 179.

ويقول الزعيم الصهيوني في كتابه ما يلي:

"... لا يمكن أن يكون في فلسطين وطن قومي بدون رجال وبدون أراض، وإن تضييق هجرتنا لأسباب سياسية، أو وضع قانون يجعلنا غير قادرين على شراء الأراضي اللازمة لإنشاء مستعمراتنا، معناه الفعلي محو سياسة الانتداب نفسها".

ونحن نصرح للجنتكم الموقرة بأننا لم نفهم من أين أتت ضرورة الهجرة اليهودية وشراء الأراضي من الأهالي في فلسطين، تلك الضرورة التي لم تبن على أساس العقل والمنطق. فأي ذنب جناه السكان المنكودو الحظ حتى يستحقوا هذا العقاب الأليم؟

نحن لسنا قادرين على فهم هذه النظرية وهي أنهم يريدون بناء الوطن القومي اليهودي بدم العرب وعلى أنقاضهم، ولكنهم يدعون أن ذلك سيكون بدون إلحاق أي ضرر بالعرب أو الاعتداء على حقوقهم المشروعة، ولكننا مع الأسف وجدنا أنهم أخفقوا في هذا الادعاء وأنهم يهددون مصير أصحاب البلاد العرب. وقد أصبحت المخاطر التي تنتاب العرب واضحة لكل ذي عينين. إن مسألة فلسطين أصبحت اليوم لا تهم سكانها العرب فحسب، ولكنها موضع اهتمام العرب وجميع المسلمين في أنحاء المعمورة. وكذلك المسيحيون فإنهم لا يقلون اهتماماً وسعياً لمحو هذه المحاولة القاسية وهي محو الشعب برمته، وتهويد الأرض المقدسة.

إن هذه المحاولات عدا أنها اعتداء صريح على حقوقنا المشروعة، فستكون لها نتائج وخيمة لا عد لها.

إلا أن الدكتور وايزمن لم يتردد في إضافة الجملة التالية العجيبة إلى جمله الآنفة الذكر وهي: "وإذا كان حقنا في الإقامة بفلسطين يجب أن يتوقف على المنافع التي تعود على أكثرية سكانها الحقيقيين، فإن موقفنا لا يختلف أصلا عن أولئك المهاجرين الذين يدخلون بلاداً أجنبية ...". وهذا مثال صادق عن المطامع التي يرمي إليها الصهيونيون من غزوهم البلاد.

إننا نطلب من اللجنة الموقرة أن تعرفنا من أين أتى هذا الحق الذي يصرح به الدكتور وايزمن، والذي يتهم بريطانيا وعصبة الأمم بعدم تنفيذه؟ فإذا كان مصدر هذا الحق بريطانيا العظمى التي منتهم بوعد بلفور، فإن بريطانيا قد صرحت بمثل هذه الوعود للعرب في عدة مناسبات، وإذا كانت بريطانيا قد داست بقدميها تلك الوعود التي قطعتها للعرب، ولم تعترف بالوثائق الرسمية المخطوطة التي لها قيمة معاهدة، فقد كانت على الأقل ذات إنسانية كافية

تجعلها تساعد على بناء الوطن القومي اليهودي مع ضرورة احترام حقوق العرب المقدسة التي أكدها وزراء بريطانيا وممثلوها في عدة مناسبات باسم دولتهم.

فإذا كانت حقوق العرب ومصالحهم في بلادهم يجب أن لا يقام لها وزن ولا ينظر إليها بعين الاعتبار، فما هو السبب في ذكر وجوب حماية مصالح الشعوب غير اليهودية في فلسطين، بجانب تأسيس وطن قومي لليهود. وما هو السبب في ذكر وجوب تأسيس حكومة وطنية في فلسطين بين الأسباب الرئيسية لحماية حقوق العرب، في صلب صك الانتداب؟ ولماذا يعيب الدكتور وايزمن على عصبة الأمم عدم تنفيذها شروط الانتداب في معناه ومبناه والذي يعد انتهاكاً لحرمة دستور عصبة الأمم الأساسي، مع فرض أن حقوق العرب في البلاد قد حوفظ عليها.

إن رئيس الجمعيات الصهيونية يعبر عن آراء لا تختلف أبداً عن الآراء التي يبديها المتطرفون من الصهيونيين أمثال جابوتنسكي الذي يقول بأن جميع قوى بريطانيا يجب أن تكون موجهة لتنفيذ هذا الطلب غير العادل، والذي يرى بأن الغاية من وجود عصبة الأمم هي إعادة الشعب اليهودي إلى فلسطين. إن مطالب كهذه لم تطرح، ولا شك، لتسهيل القيام بمهمة لجنتكم الموقرة.

إن رئيس الوكالة اليهودية قد أظهر دهشته واستغرابه لتوقيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولو إلى حين، ذلك التوقيف الذي تنص عليه محتويات صك الانتداب، من أن إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين يجب أن لا يكون ماساً بحقوق العرب أو مجحفاً بها. ويصر الدكتور وايزمن على عدم الاعتراف بالعرب ويتمادى في قوله بوجوب تأسيس الوطن القومي اليهودي دون أن يلتفت إلى حقوق العرب الاقتصادية والسياسية والأدبية. هذا هو المنطق الذي يتبجح به رئيس الوكالة اليهودية.

فأرجو من حضرات رئيس لجنة الانتدابات وأعضائها أن يدرسوا هذا الكتاب بتمعن وأن يحكموا إذا كان في الإمكان تأسيس سلم دائم بين العرب واليهود وهو الذي ما زالت الحكومة البريطانية تعد باطلا بتحقيقه.

إن الدكتور وايزمن ورفقاء الصهيونيين لا يريدون أن يرضخوا أمام المسؤولية المخيفة التي تنتج عن هذه السياسة، والتي ستكون وبالا عليهم.

والدكتور وايزمن، مع تركه الأمور الحيوية الأخرى التي تتعلق بالعرب، ينظر إلى الناحية الاقتصادية ويصر على عدم اعتبار تواصي لجنة التحقيق التي تم تجهيزها.

ونكتفي دحضاً لهذه السفسطات الطويلة، بذكر تصريحات راغب بك أحد المهندسين المعروفين الذين يشتغلون لدى الحكومة البريطانية، وقد استند في سردها على تقرير المسيو فولكاني أكبر مرجع يهودي في هذا الأمر، وعلى تقرير الحكومة البريطانية نفسها في فلسطين.

إن هذا المهندس يقسم فلسطين إلى ثلاث مناطق حسب طبيعة الأرض.

1 – المنطقة الساحلية التي هي خصيصة لغرس الأشجار لا سيما أشجار البرتقال.

2 – المنطقة السهلية التي هي خصيصة لزراعة الحبوب.

3 – الأودية والجبال.

فالقسم الأول من هذه المناطق، الذي يختص بزراعة الأشجار، تتراوح مساحته بين 220 و 260 ألف دونم. وعلى هذا القسم يتوقف مستقبل فلسطين. وقد ابتاع اليهود من هذا القسم حتى الآن 200 ألف دونم.

وأما القسم السهلي فإن اليهود يملكون فيه في الوقت الحاضر أكثر بكثير مما يملكه العرب. وأن الأقسام الصغيرة التي ظلت في قبضة هؤلاء العرب فهي لا تكاد تفي بحاجتهم. ولكن في المستقبل القريب أي بعد عشر سنوات، فهذه سوف لا تكفي لأن عدد السكان سوف يتزايد بالتناسل.

أما الأودية والجبال التي يحرثها العرب فهي قليلة الانتاج بحيث لا تكاد تنتج ما يسد به الرمق. وهذه الواسطة سوف لا تسد أية حاجة في المستقبل القريب.

إن هذا التصريح الذي فاه به مهندس رسمي موظف في حكومة فلسطين ليس في حاجة إلى التعليق عليه.

إن بيان هذه الأمور يساعد اللجنة الموقرة على إظهار الحق، ولا شك أن القرار الذي سوف تصدره سوف يكون سبباً لوضع حد لهذا الموقف الحرج.

أخيراً تفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمى عواطفنا واعتبارنا.

السكرتير العام للوفد العربي الفلسطيني

عوني عبد الهادي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents